النقابة العامة للعمال ، معها وتأييدها لها ، نظراً لما للهستدروت من نفوذ وتأثير لا يمكن تجاهلهما . وقد كانت الهستدروت ، ولا تزال ، خاضعة للتجمع العمالي (المعراخ) الذي يقودها . ومنذ نجاح الليكود في الانتخابات العامة ، انتهجت الهستدروت ، عموماً ، سياسة اللاتعاون مع الحكومة ، مما ساعد ، الى حد ما ، على افشال سياستها الاقتصادية . وهدف الهستدروت ، وزعامتها العمالية ، من انتهاج هذا الموقف ، مع ادراكهم النتائج المترتبة عليه ، هو اقناع الطبقات الفقيرة وذات الدخل المتوسط في اسرائيل ، التي نجح ليكود ـ من خلال طعنه بسياسة العمال ـ في جذب اعداد كبيرة منها وحملها على التصويت لصالحه في الانتخابات الأخيرة ، ان سياسة الليكود وحلفائه لن تعود عليها الا بالضرر في نهاية الأمر . ولذلك من مصلحة تلك الطبقات ان تنفض من حول الليكود وتعود الى تأييد العمال والتصويت لهم، ولو تم ذلك فقط من قبيل اختيار اهون الشرين . ويبدو ان الهستدروت قد احرزت نجاحاً في سياستها هذه ، اذ تشير آخر استطلاعات الرأي العام الى ان شعبية الليكود قد خفت ، بشكل ملحوظ ، بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، مما سيقلل من نسبة الاصوات التي سيحصل عليها بين هذه الطبقات ، في أية انتخابات قادمة . وكانت الزيادة في نسب الاصوات التي حصل عليها ليكود ، خلال الانتخابات الاخيرة ، بين تلك الطبقات هي التي ساهمت في دفعه الى مرتبة الحزب الاول في اسرائيل .

وبالاضافة الى ذلك ، واجه الليكود الصعوبات الاقتصادية لأسباب أخرى . فسياسته المتصلبة ، والخوف من الازمات التي قد تنجم عنها ، لم تساعد على جذب المستثمرين الأجانب الى اسرائيل ، بل على العكس من ذلك نفرّتهم وأبعدتهم . وهناك من يقول أيضاً ان هذه السياسة قد نفرّت الادارة الاميركية ، التي ـ على الرغم من التصريحات التي كان يطلقها بعض المسؤولين فيها حول التفاهم بينها وبين حكومة بيغن ـ لم تبادر الى مساعدة حكومة اسرائيل اقتصادياً كما كان يمكن ان تفعل لو كان العمال في الحكم . ويضيف اولئك ان هدف الاميركيين من اتخاذ هذا الموقف هو ترك الاوضاع الاقتصادية الاسرائيلية تتأزم الى درجة يدرك معها الناخب الاسرائيلي ان تقويته لبيغن وصحبه كان خطأ ، ومن الأفضل له ألا يقع فيه مرة أخرى ، وألا فأنه سيدفع ثمن هذا الخطأ من مصلحته الخاصة.

أما على الصعيد السياسي الداخلي ، فان اوضاع الحكومة الاسرائيلية لا تقل حرجاً عن تلك التي أشرنا اليها بالنسبة للمجال الاقتصادي . فبعد تشكيلها بفترة قصيرة ، بدت حكومة بيغن قوية للغاية ، وهي تستند الى اكثرية لا تقل عن ٧٥ صوتاً (من ١٢٠) ، تعود لتكتل الليكود ، بزعامة بيغن نفسه ، والحركة الديمقراطية للتغيير (داش) بزعامة يغئال يادين ، والحزب الديني القومي (المفدال) ، بزعامة يوسف بورغ ، واغودات يسرائيل .

غير انه لم يمر الا وقت قصير ، حتى راح هذا البناء الحكومي يتصدع ، تدريجياً ، لاسباب خارجة عن ارادة بيغن ، وأخرى ناجمة عن سياسته .

فبالنسبة للشق الاول ، أصابت الهزة الأولى حكومة بيغن نتيجة للأنشقاق الذي وقع في الحركة الديموقراطية للتغيير (داش) . وكانت هذه الحركة ، التي تشكلت قبيل الانتخابات الأخيرة بفترة قصيرة ، قد أثرت بصورة سلبية ، انتخابياً ، على التجمع العمالي وجذبت اعداداً كثيرة من مؤيديه التقليدين ، مما أدى الى خسارته الانتخابات ، بعد ان حصلت داش على ١٥